

الأبعاد الاعتقادية لحقوق الإنسان

أحمد محمد بكر موسى *

كيف ينظر مفكرو حقوق الإنسان إلى فلسفة حقوق الإنسان؟ كيف ينظر نشطاء حقوق الإنسان إلى نصوص حقوق الإنسان؟ هل يشك المفكرون في صلاحية الفلسفة لكل زمان ومكان؟ هل يقبل النشطاء حدوث تعديل في النصوص؟ هل هناك علاقة وجدانية بين النشطاء أكبر ممّا بينهم وبين غيرهم؟ إلى أي حد تصل تضحية النشطاء من أجل حقوق الإنسان؟ ماذا عن التبشير بحقوق الإنسان؟ هل يمكن الوصول بواقع حقوق الإنسان إلى مثالها؟ هل تعد موثيق حقوق الإنسان مرجعية مطلقة؟ كم من نشطاء حقوق الإنسان يستطيع استخلاص الحقوق من الفلسفة؟ هل تملك دعوة حقوق الإنسان رؤية كونية؟ نحاول من خلال الإجابة على هذه الأسئلة بيان بعض الأبعاد الاعتقادية لدعوة حقوق الإنسان وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

الإرهاصات، ع24/ص340

إرهاصات المنحى الدغماتيكي لحقوق الإنسان، بدأت مع إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر في فرنسا 1789م، فلو نظرنا إلى حال فرنسا قبل الإعلان نجد (التحكم وعدم المساواة في كل مكان، فالملك يحكم باسم حق مقدس، والناس قد وضعوا في حظائر الطبقات، ففي أعلى رجل البلاط الخايغ، وفي أسفل قاضم الكسرة المضني، والحرية معدومة، والبروتستانتى واليهودى قد ألقى بهم خارج الحقوق العامة، والرقابة تخنق الفكر، والهوى سيد مطلق)(1). في ظل هذه الغوائل الاجتماعية والسياسية؛ عاش الفرنسيون على أمل انقشاع الغمة وانبثاق فجر جديد يقهر ظلام الليل البهيم، عاش الفرنسيون ينتظرون بصيص الأمل في الخلاص، حتى إذا بزغ الإعلان، كانت لحظة بزوغه هي (اللحظة الخلاصية)(2) - بمصطلح علماء النفس - ففي هذه اللحظة بدأ الأمل في الإطلال برأسه من خلال الظلام الدامس، وبدأ ضوء الإعلان يزداد توهجا شيئاً فشيئاً إلى أن وصل إلى حد أن هذا الإعلان قد صار موضع اعتقاد الناس، نظروا إليه كشيء مقدس لا يجوز إعمال الفكر النقدي فيه، وقد أشار روبير بيلو إلى أن من الأخطار الكامنة في إعلان حقوق الإنسان والمواطن (أنه مصوغ كأنه صالح لكل زمان ومكان)(3)، ثم تحدثنا روبير بيلو عن تأثير الإعلان في الشعب فيقول: (أصدرت الجمعية أوامرها بإرسال الإعلان إلى كل الأقسام الإدارية لينشر فيها على الملأ، دون أن تنتظر التصويت النهائي على الدستور، فتقبله الناس باللهفة والحماس، وبعد سنتين في آب 1791م، بعد الانتهاء من التصويت على الدستور، بدأ أن تعديل النص وإضافة مواد جديدة عليه أمر مستحيل، لقد اكتسب الإعلان طابعاً دينياً مقدساً، وصار للمعتقد السياسي رمزا، إنه في كل

الأماكن العامة يطبع، وفي مساكن المواطنين في الريف معلق، وفيه يتعلم الأطفال القراءة (إنهم لم يستطيعوا أن يبدلوا شيئاً في النص الأصلي، بل اكتفوا بوضعه في رأس دستور 1791م)(4).

لقد اعتبر الناس هذا الإعلان مبشراً بنظام جديد، وقد حملته الدعاية الثورية والجيش الإمبراطورية إلى كل البلدان الأوربية، وقد كان مصدر إحياء لكثير من النصوص المماثلة، سواء في فرنسا أو في البلدان الأخرى، وبلغ الأثر النفسي للإعلان على الشعب الفرنسي إلى الحد الذي أجبر النظم التي توالى على فرنسا وكانت معادية للثورة على وضع بنود الإعلان ضمن دساتيرها. ولقد كان لهذا الإعلان صدى عميقاً لدى المثقفين والمبدعين ليس في أوروبا وحدها، وإنما كان له امتداد جغرافي واسع، فنجد في المنطقة العربية اهتماماً كبيراً به من قبل مفكري النهضة من أمثال رفاة الطهطاوي (1801-1873) خير الدين التونسي (1822 - 1899) وفرح أنطون (1847 - 1922)(5)، وجميعهم انبهروا بالإعلان ورأوا أنه أساس نهضة أوروبا، وأنه لا سبيل للنهوض ببلدانهم والخروج من التخلف ومواجهة التحديات، والحفاظ على الاستقلال والسيادة، من دون العمل بهذه المبادئ(6).

التبشير، ع24/ص342

التبشير بالعقائد والدعوة إلى الانضمام إليها، عرفت جميع العقائد الإيديولوجية والدينية، والتبشير هو محاولة نشر العقيدة في أوساط غير المؤمنين بها، وذلك بإظهار محاسن العقيدة وكمالها، ويستتبع ذلك إظهار عيوب العقائد المنافسة ونقائصها، وكذلك دعوة حقوق الإنسان تعطي عن نفسها صورة مثالية، وتقدم في ذات الوقت صورة مشوهة عن العقائد الأخرى وهذا واضح تماماً من خلال طعن دعوة حقوق الإنسان في نظم الأحوال الشخصية للديانات وفلسفة عقوباتها، ولا يخفى في الوقت الحاضر أن التبشير بحقوق الإنسان والدعاية لها من أهم سمات العصر الحالي، ويحرص مفكرو حقوق الإنسان والنشطاء كل الحرص على اكتساب المزيد من الأعداء المؤمنين بدعوة حقوق الإنسان(7) ويسعى النشطاء إلى تدليل العقبات أمام التبشير بحقوق الإنسان، وقد نادى المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء 1999م، إلى (ضرورة العمل على تدليل كافة المعوقات التي تحول دون الوصول إلى منابر ومؤسسات الإعلام والتربية والتعليم لنشر رسالة حقوق الإنسان، وطرق كل الأبواب لإقناع الحكومات بتسهيل دور منظمات تعليم حقوق الإنسان، وإضافة مادة حقوق الإنسان إلى مناهج التعليم، واستئصال كل ما يتنافى مع قيم حقوق الإنسان في هذه المنهج)(8) ومثلما للعقائد الأخرى قنوات تليفزيونية، تبت أفكارها وتدعو لها، هذا بهي الدين حسن يطالب بإنشاء قناة تليفزيونية عربية متخصصة في نشر ثقافة حقوق الإنسان، باستخدام شتى ألوان الفنون(9).

المثال والواقع:، ع24/ص343

المثال والواقع ثنائية عرفتتها جميع المعتقدات، فمن المهم التمييز بين جوهر المعتقدات وبين ممارسة معتققي هذه المعتقدات في التاريخ الفعلي، ففي الدين الإسلامي مثلاً، نجد نصوص الدين الأساسية تقرر مبادئ مثالية لحم-اية حقوق الإنسان، (فإذا تجاوزنا النصوص الأساسية وما تقررته من مبادئ مثالية إلى الحياة الاجتماعية والممارسات السياسية التاريخية في المجتمعات الإسلامية، فلن نجد صورة حقوق الإنسان على هذا المستوى الذي نجده في النصوص، إنه دائماً الفارق بين المثال والواقع وهو فارق موجود في كل الثقافات، بل في كل الحضارات)(10)، كذلك حقوق الإنسان تعرف ثنائية المثال والواقع، إذ (ثمة فارق جوهري بين منظومة حقوق الإنسان كما تطورت في الأمم المتحدة من ناحية وما تفعله كل دولة بصفة منفردة من ناحية أخرى)(11) وفي هذا يقول نصر حامد أبوزيد: (إن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان في العصر الحديث تضمن على سبيل المثال) للإنسان كل الحقوق، ولكن (واقع) الحياة في المجتمعات الإنسانية لا يصل أبداً إلى هذا المستوى المثالي، ولعله لا يحقق الحد الأدنى منه في كثير من المجتمعات، إن التحيزات العنصرية والجنسية والثقافية تمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان داخل كل مجتمع من المجتمعات، ويصل هذا الانتهاك إلى حدوده القصوى فيما يسمى بالمجتمعات المتخلفة، مجتمعات العالم الثالث)(12).

الأخوة، ع24/ص343

ال أخوة مولود من مواليد الاعتقاد، (فأصحاب العقيدة الواحدة يحسون بالانتماء المشترك وبأنهم يشكلون وحدة متماسكة، إذ إن العقيدة تربطهم بعضهم ببعض وتجعلهم في تلاحم قوي صلب)(13) فذوي الاعتقاد الواحد يخضعون في تفكيرهم لما يعتمل بداخلهم من وجدانيات، فالكفة الراجحة لديهم هي كفة العاطفة، أو قل إن البواعث التي تثير نشاطهم الذهني هي بواعث عاطفية، ولذلك نجد أصحاب الاعتقاد الواحد يتطابقون في سلوكهم العقلي والوجداني، ومن ثم فإنهم يشبهون سرب الطيور.

وإذا نظرنا إلى من اعتقدوا أنه لا- خلاص للبشرية إلا بتطبيق حقوق الإنسان؛ إلى من آمنوا بصلاح حقوق الإنسان لكل زمان ومكان، نجد عقيدة حقوق الإنسان ولدت - مثل غيرها - إخوة النشطاء، وهذا محمد السيد سعيد يحدثنا عن ذلك فيقول: (نعلم أن النشطاء العرب لحقوق الإنسان يميلون للاختلاط وبناء الصداقات بين بعضهم البعض، ولا يقضون وقتاً كافياً مع غيرهم من الناس)(14) وهذه الأخوة - بالإضافة إلى تلقائيتها - يطالب بها النشطاء ويحرصون عليها، يقول محمد الطالبي: (يجب علينا أن نجمع صفوفنا، ويجب أن ننظم جهودنا إلى جهود كل من يعمل من أجل كرامة الإنسان وحقوق الإنسان، كل المدافعين عن الحريات عائلة واحدة، بدون حدود وطنية ضيقة، الصيني متضامن مع التونسي، والتونسي متضامن مع الصيني، لأنه كفاح من أجل الإنسان)(15).

بل إن الواقع يشهد أن أخوة نشطاء حقوق الإنسان، أقوى من أية أخوة دينية في عالمنا المعاصر، فكم من أتباع الديانات يذبحون كل يوم، وإخوانهم يعضون الطرف عنهم، ولكن

عندما ينال أي ناشط حقوقي أذى، تتداعى له سائر المنظمات الحقوقية بالبيانات والتحديات والإدانات، وكم من مؤتمرات عقدت لتأمين النشاط وحمائهم مما يتعرضون له من مخاطر، وقد أصدرت الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1998م الإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وعنفوان عاطفة أخوة النشاط في هذا الوقت، أفسره على ضوء استقرار مراحل تكون العقائد الدينية والإيديولوجية، إذ في بداية تكون هذه العقائد كانت روح الأخوة بين أتباعها قوية للغاية، حدث هذا في جميع الأديان، ولعل من أظهر الأمثلة على هذا، بداية تكون العقيدة الإسلامية، إذ إن روح الأخوة المتدفقة بين المسلمين الجدد في مكة المكرمة، وروح الأخوة بين المهاجرين والأنصار في المدينة المنورة؛ هذه الروح علت حتى على متطلبات الطبيعة البشرية، وعلى ذلك أقول: إنه لما كانت عقيدة حقوق الإنسان في طور التكون، فليس مستغرباً ظهور روح الأخوة القوية بين النشاط.

التضحية، ع24/ص344

التضحية من أجل الاعتقاد تعد من أهم نتائج فاعلية التسليم الاعتقادي، وبالنسبة للمعتقد الديني فإن الإنسان يضحي في سبيله بكل عزيز وغال، ويصل به الحد إلى الاستشهاد في سبيله، وفي سبيل نصرته وعدم التحول عنه تحت أي ظرف، أو تحت أي نوع من التعذيب، كذلك نشطاء حقوق الإنسان، يقدمون تضحيات كبيرة في سبيل ما يؤمنون به، فيتعرضون للسجن وللتعذيب وللقتل أيضاً، ولا تصدهم هذه الصعاب عن مواصلة كفاحهم في الدفاع عن المظلومين والمضطهدين، وكل يوم نسمع ونقرأ عن سجن أو قتل من النشاط، وأنبياء حقوق الإنسان يدعون أتباعهم إلى التكرس الديني من أجل قضية حقوق الإنسان، فهذا محمد السيد سعيد يقول: (لكي ننجح لا- يكفي أن يكون لدينا الشجاعة والاستعداد للتضحية، وإنما يجب أن يكون لدينا هذا النوع من التكرس الديني أو شبه الديني لقضية حقوق الإنسان، فلا يشغلنا عنها شيء، ولا يدفعنا للتخلي عنها شيء)(16).

مستوى التشريع في العقائد، ع24/ص345

مستويات التشريع في العقائد اثنان: الأول: هو مستوى التأبيد، وهو المبادئ العامة الصالحة لكل زمان ومكان، وهذه نجدتها في الكتب الأساسية مثل التوراة والقرآن، والمستوى الثاني هو مستوى التوقيت وهو مستوى يهتم بالجزئيات والتفصيلات في مجال التشريع، ويقوم به العلماء المختصون في مختلف العصور، ولوجود هذين المستويين حكمة، يحدثنا عنها في الإسلام جمال البناء: (لقد وضع الله تعالى مستويين للتشريع، المستوى الأول هو مستوى التأبيد وهو خاص بالمبادئ التي تكون واجبة التطبيق في كل زمان ومكان، وهذا المستوى لا نجدتها إلا في القرآن، وهو سر اقتصار القرآن على الكليات دون التفاصيل.. وهذا لحكمة بالطبع، لأنه لو ذكر التفاصيل لربما كان فيها ما يوجب حرجاً على أجيال ستأتي في أزمنة مقبلة وشعوب أخرى ستؤمن بالإسلام، ولهذا لم يذكر القرآن التفاصيل، ولكنه أسهب في ذكر القيم من عدل ومساواة وكرم وغيرها، لأن هذه القيم هي معايير العمل والسلوك وبمثابة النجوم التي تهدي الناس وتحول دون الضلال أو

الانحراف، ومن هنا كان لهذه القيم طبيعة التأييد. والمستوى الثاني: هو مستوى تطبيق المبادئ، ويقوم به الفقهاء والعلماء حسب ظروف الزمان والمكان(17).

وكذلك حقوق الإنسان، فالمواثيق عبارة عن مبادئ ومعايير عامة، ولم تهتم بالتفاصيل الصغيرة، إذ هي وضعت على سبيل التأييد ويبقى على العلماء بذل الجهد لتنفيذ مستوى التشريع الثاني وهو مستوى التوقيت أو التطبيق، فعليهم التشريع من أجل تنفيذ المبادئ العامة، آخذين في الاعتبار ظروف الزمان والمكان، ولنضرب مثالا- على ذلك، (حق العمل يحتل مكانته اللائقة في منظومة حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، ولكن خطاب حقوق الإنسان لا يقوم بتعيين الكيفية التي يتم بها الوصول إلى هذا الحق، إذ إن ذلك هو موضوع جهد فكري في مجال الفكر الاقتصادي بشتى فروعه ومستوياته، فخطاب حقوق الإنسان بهذا المعنى هو مبادئ ومعايير، وليس برامج عمل أو خطط محددة، وهو لا يحبذ مذهباً بعينه من مذاهب الفكر أو مدارس السياسة والاقتصاد والإدارة).

(18).

التفسير ، ع24/ص346

التفسير: آلية من آليات العقائد، تستخدمها لتوضيح ما غمض من ألفاظ وعبارات في نصوصها الأساسية، وذلك للوصول إلى المقصد الأصلي للنصوص، والحاجة إلى التفسير تزداد كلما مر الزمن على النص المراد تفسيره، وبالرغم من حداثة العهد بمواثيق حقوق الإنسان، إلا أن الحاجة إلى تفسير نصوص هذه المواثيق صارت ملحة، ولناخذ على سبيل المثال المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على التالي: (يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وهم قد وهبوا العقل والوجدان، وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء)، فقد اختلف العلماء حول المقصود بكلمة (الوجدان) في هذه المادة، وعاد المفسرون إلى محاضر جلسات إعداد الإعلان لعلمهم يصلون إلى المراد من هذه الكلمة، واطلعوا على النقاشات المهمة التي دارت حول هذه المادة التي جرى تحريرها ست مرات على الأقل قبل أن تصير على الوضع الحالي، وبالرغم من ذلك اختلفوا ولا يزالون مختلفين حول المقصود من هذه الكلمة، فقد فسر بعض العلماء هذه الكلمة على أنها تعني الحكمة الذاتية بالمفهوم الرواقي، وفسرها آخرون على أنها العقل بالمفهوم الأرسطي، وفسرها آخرون على أنها التفكير بالمفهوم الديكارتي، ولكن الفيلسوف الإيطالي بيار سيزري بوري عارض هذه التفسيرات، ورأى أنه لكي نصل إلى التفسير الصحيح لكلمة الوجدان لأبد من وجود رابط يجمعها مع كلمة الإخاء الواردة في نهاية المادة، وعلى هذا فسر كلمة الوجدان بأنها (الشعور بوجود أناس آخرين) ورأى أن هذا الشعور هو انفعال عاطفي يجد أساسه العميق في الإحساس بالاشتراك في الأصل والانحدار من بطن واحدة(19).

المرجعية المطلقة، ع24/ص347

المرجعية المطلقة في ميدان التشريع، تمنحها كل عقيدة لنصوصها الأساسية، فترى كل

عقيدة أن نصوصها تعلو ولا يعلو عليها، ولا يجوز مخالفة النصوص بأي حال، وقد قدمت الاديان على مر التاريخ البشري المرجعية التي تعلو على كل المرجعيات، كذلك دعوة حقوق الإنسان تقدم نفسها على أنها تملك مرجعية مطلقة، لا يجوز مخالفة فلسفتها ولا انتهاك نصوصها، إنها تقدم نفسها على أنها تمتلك معايير كلية عالمية، يجب أن تخضع لها وتتلاءم معها جميع المعايير الخاصة بهذه الحضارة أو تلك، وكما يقول محمد عابد الجابري: (إن حقوق الإنسان تقدم نفسها بوصفها الصانع للشرعية لا المحتاج إليها، وبالتالي ما لا يتفق معها من معايير يجب اعتباره قيذا من القيود التي جاءت حقوق الإنسان لتكسيرها)(20)، إن مرجعية حقوق الإنسان حسب المؤيدين لها تتناسب كل المجتمعات بصرف النظر عن ظروف كل منها، وبصرف النظر عن الأسس الفلسفية التي قامت عليها هذه المجتمعات، وهم يرونها صالحة لكل زمان ومكان، تصلح لألمانيا ورواندا ولأوروبا وأفريقيا وأمريكا وآسيا(21). ولذلك نجد دعاة حقوق الإنسان يغلبون مرجعيتهم على أية مرجعية أخرى في حال الاختلاف، وبالرغم من ذلك يزعمون أنهم لا يمسون أي دين ولا ينتقصون من كرامة أتباعه!!، يقول محمد السيد سعيد: "لا يخطر ببال أحد من المدافعين عن حقوق الإنسان المساس بالدين، أي دين، أو الانتقاص من كرامة أتباعه، بل إن تأمين الحريات الدينية هو جزء عزيز من منظومة حقوق الإنسان، ومع ذلك تظل المسألة هي مرجعية هذه المنظومة التي قد تتعرض للانتهاك من قبل أنصار وأتباع دين ما، أو من جانب الحركات السياسية والثقافية التي تنشط باسم دين معين أو انطلاقاً من مرجعيته، لقد صار من الصعب على الحركات ذات الإسناد الديني الاصطدام أو الرفض الكامل لحركة حقوق الإنسان ومواثيقها، ولكنها تتمسك بأسبقية مرجعيتها الدينية وتتنظر إليها باعتبارها غي-ر قابلة للانتقاص ولو باسم الاعت-راف بحقوق معين-ة للإنسان" (22)، فكيف لا- يكون تخطي مرجعية الدين ماسا بالدين؟! بل ماذا يتبقى من الدين بعد اغتيال مرجعيته؟! وكيف ندعي أن تأمين الحريات الدينية والحقوق الدينية جزء عزيز من منظومة حقوق الإنسان، في حين نحول بين المؤمنين وما اعتقدوا هم في صلاحه، ونفرض عليهم ما اعتقد الحقوقيون في صلاحه.

ولمّا وجدت دعوة حقوق الإنسان أنه من العسير إقناع الناس بالتخلي عن مرجعياتهم الدينية، والتعلق بمرجعية حقوق الإنسان، وخاصة في المناطق التي ما زال للدين فيها تأثير كبير على الناس مثل المنطقة الإسلامية، رأت أنه لا بد من وسيلة تمكن من تأسيس مشروعية لحقوق الإنسان يصعب تحديها بتصويرها على أنها مستوردة تتعارض مع الدين، فكان لا بد من التغلغل في أحشاء الدين لنحدث به ما نشاء، ولم يكن هذا التغلغل هينا، إذ كان من الصعب تفسير النصوص الدينية على خلاف ما استقر عليه تفسيرها، وكان من الصعب أيضا أن يدخل إلى ميدان التفسير من هو خارج المؤسسة الدينية، فكان لا بد لدعاة حقوق الإنسان من خوض معركة للحصول على حق إعادة تفسير النصوص الدينية(23)، وقد كان لهم ما أرادوا.

ثم استخدم التفسير لإيجاد ما لا يوجد في الدين من حقوق الإنسان، فظهر تيار توفيق

يبدأ بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويقبله نفسياً ويعجب به وجدانياً، ويستسلم له دون التفكير فيه، ثم يقوم بانتقاء وقراءة النصوص الدينية محاولاً إثبات أن الدين قد جاء بهذه الحقوق، وفي المنطقة الإسلامية نجد الكثير ممن استخدموا الآليات الدينية لصالح حقوق الإنسان، فهذا عبد الله النعيم يقول: (سنحاول تحديد مجالات الصراع بين الشريعة والمعايير العالمية لحقوق الإنسان، مع السعي إلى تحقيق مصلحة وعلاقة إيجابية بين هذين النظامين، إنه بالإمكان تحقيق توازن في إطار الإسلام ككل عن طريق تطوير المبادئ المناسبة في القانون العام الإسلامي الحديث، بحيث يطبق المسلمون قانوناً إسلامياً دون انتهاك حقوق الإنسان) (24) ولكن النعيم نظراً لوقوعه تحت تأثير الاعتقاد في صلاحية حقوق الإنسان، لم يسع إلى مصلحة أو توفيق وإنما سعى إلى الانتصار لحقوق الإنسان، ففي جميع مواضع الخلاف بين الشريعة وحقوق الإنسان؛ صرف النصوص الإسلامية عن معانيها المستقرة لمصلحة حقوق الإنسان، ولم ينتصر للشريعة ولو في موضع واحد. ومن قبل النعيم جاء أستاذه محمود محمد طه بألية (النسخ المعكوس) (25) للانتصار لحقوق الإنسان، ولنفس الغرض نفى جمال البنا حدوث النسخ (26). ولم يقف الأمر عند حد التفسير مع دعوى الحياد العلمي، وإنما طالب الحقوقيون صراحة بتفسير النصوص لصالح حقوق الإنسان، يقول محمد السيد سعيد: (ثمة بكل تأكيد مجالات معينة للتناقض بين التشريع الإسلامي والشرعة الدولية لحقوق الإنسان، مثل حقوق النساء والأقليات والعقوبات البدنية وغيرها، ولكن حل هذا التناقض لم يستعص على الجيل الأول من الفقهاء المسلمين العظام في عصر التنوير العربي، أي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين، ونحن مسئولون عن مواصلة جهدهم وصولاً - بالتشريع الإسلامي إلى ذرى الإنسانية والعقلانية، وإلى أفضل تجسيد للرسالة العقلانية والأخلاقية للإسلام) (27) حتى إذا وصلنا إلى حالات التضاد بين المرجعية الدينية ومرجعية حقوق الإنسان، التي لا يجدي معها التوفيق، نجد مفكري حقوق الإنسان يعطون الأولوية للمبادئ الإنسانية (التي يجب أن تكون موجهة للعمل والأخلاق ويجب الإيمان بها في باطن الضمير والقلب) (28)، يقول هشام جعيط: (ينبغي على الدول المتخلفة اللحاق في ميدان التشريع بالبلدان المتطورة، وأن يتوقف العمل بالتشريع غير الملائم القاسي المعروف بالحدود، والذي تخلى عنه الأمويون منذ ثلاثة عشر قرناً خلت، وينبغي أن يركز الجهد في ميدان الأحوال الشخصية الشاسع، فينبغي تخليص ما يعرف بقوانين الميراث وتشريع الزواج، وحتى التشريع الجنسي من عبء الفقه وإخضاعه لمقولات العقل العالمي، ويجب قبل كل شيء أن ينتهي العمل في كل مكان بطلاق المرأة حسب شهوة الرجل، وأن تضمن لها المساواة في حقوق الميراث وأن يقع العدول عن تعدد الزوجات) (29) وتدعو منظمات حقوق الإنسان (كافة المفكرين والساسة العرب إلى الترفع عن الزج بالدين في علاقة صراعية مع حقوق الإنسان، وإلى اعتبار الحقوق المنصوص عليها في الشرعة العالمية حداً أدنى يجب البناء عليه، وليس الانتقاص منه، أو الدعوة إلى انتهاكه باسم الخصوصية الدينية أو أي تبرير آخر) (30).

وما تفعله الحضارة الإسلامية من محاولة التوفيق لصالح حقوق الإنسان والانتصار لها، تفعله باقي الحضارات والثقافات، يقول حسن حنفي: (وما يحاوله المسلمون تحاوله باقي الثقافات، فهناك ميثاق إفريقي لحقوق الإنسان، يقوم على المنهج نفسه، أي جعل حقوق الإنسان نابعة من داخل الثقافة الإفريقية وليست وافدة عليها من الغرب، ويمكن أن يقال الشيء نفسه في الثقافات اليهودية والمسيحية والآسيوية)(31).

الوعي بالفلسفة

الوعي بفلسفة حقوق الإنسان والقدرة على استخلاص الحقوق من هذه الفلسفة، لو سلمنا بهما لمفكري حقوق الإنسان، فإننا لا نسلم بهما للنشطاء، فكم من النشطاء يلم بفلسفة حقوق الإنسان أو حتى لديه فكرة عامة عنها، وكم منهم يستطيع إسناد الحقوق إلى أسسها الفلسفية، إن أغلب النشطاء لا تعنيهم الفلسفة في شيء، فهم قد آمنوا بحقوق الإنسان بغض النظر عن الدليل، آمنوا عاطفيا بعد أن نظروا إلى معاناة الإنسان في ظل التشريعات المختلفة، فوجدوا الخلاص في تشريع حقوق الإنسان فاندفعوا إليه يحدوهم الأمل في خلاص البشرية عن طريق هذا التشريع الجديد، ويعد هذا من أخطر الأبعاد الدغماتيكية لحقوق الإنسان، إذ إنه يؤدي بالنشطاء إلى النصوصية المتزمته التي تتشبث بالنص ولا تتعداه إلى مراميه أو ملبساته، ولا تحاول أعمال النقد في النصوص.

الإيمان العلمي، ع24/ص350

لقد وصل حد الاقتناع بصلاحية مبادئ حقوق الإنسان لدى البعض إلى مساواة هذه المبادئ في صحتها وثبوتها بالعلوم التجريبية، وها هو عبد العزيز البنانى - رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان - يقول في كلمته أمام المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان متحدثا عن التحديات التي تواجه هذه الحركة: (التحدي الأول يكمن في الخصوصية الدينية، إن حكومات عربية ومجموعات سياسية دينية لا تتردد في توظيف التقدم الحاصل في مجال العلم والتكنولوجيا والتواصل، لكنها ترفض التقدم الذي أحرزته الإنسانية في مجال حماية كرامة الكائن البشري وفي تنظيم تدبير الشؤون العامة)(32).

وهذا التيقن من صلاحية مبادئ حقوق الإنسان لم يقف عند حد الحركيين، وإنما تعداه إلى المفكرين، بل كبار المفكرين المبدعين في فلسفة حقوق الإنسان، وهذا منصف المرزوقي يقول: (لا- حرج في إدماج بعض الأفكار المستوردة كتحريم الإعدام أو مساواة الرجل بالمرأة، مثلما لا حرج في استيراد البنسلين والأنسولين، لأن البشر أخوة، وعلينا كما يقول المشرع العالمي في المادة الثانية من إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي، توخي النفع المتبادل وتنظيم المبادلات بروح السماحة في العطاء المتبادل)(33).

الرؤية الكونية، ع24/ص351

التصور للإنسان والمجتمع والكون تقدمه الأديان، فكل دين يقدم تصورا خاصا به لها، ومن العلماء من يعتبر الإيديولوجيا دينا إذا قدمت تصورا عن الإنسان والمجتمع والكون،

يقول جان بول ويليم: (عندما تجعل الإيديولوجيات السياسية نفسها مطلقة إلى درجة أنها تصبح مفاهيم حول الإنسان والعالم وتشمل جميع أوجه الوجود، وتتصح بأخلاقية معينة، يستطيع المرء أن يسميها ديانات سياسية، إن أخذ هذه الديانات مكان الديانات التقليدية ومحاربتها إياها يبرهنان على طابعها الديني وإرادتها أن تحل محل الديانات)(34). كذلك وراء العمل في جبهة حقوق الإنسان رؤية للإنسان والمجتمع والكون، رؤية لا- يمكن استيعاب هذه الحقوق دون الاستناد إليها، رؤية للإنسان الطفل، الرجل والمرأة، رؤية وتصور لحياته المادية، المعنوية والجنسية في جميع تفاصيلها، رؤية تحدد علاقته بنفسه وبالإنسان الآخر وبالمجتمع والدولة، رؤية مبنية على القانون الطبيعي والنزعة الإنسانية تتيح له جميع مشتبهات الجسد وتتيح له حرية الفكر والاعتقاد بجميع أنواعها، وتعادي أي تصور آخر للإنسان يتعارض معها، وكذلك وضعت تصورا للمجتمع فلم ترض له بغير الليبرالية، وتصورها للدولة هو النهج الديمقراطي الذي يستند إلى العقد الاجتماعي، ووضعت تصورا للبيئة وحددت علاقة الإنسان بها.

وعلى ذلك فعندما يقول بهي الدين حسن: (إن حركة حقوق الإنسان ليست مجموعة من الدراويش التي تلتف حول دين جديد أو إيديولوجية جامدة)(35) وعندما يقول محمد السيد سعيد: (حقوق الإنسان ليست ديناً بأي معنى)(36) وعندما يقول منصف المرزوقي: (إن حقوق الإنسان لا- تلغي أي فلسفة ولا تعد بديلاً لأي دين)(37) فأبني أقول لهم راجعوا أنفسكم.

الحواشي

(* باحث من مصر.

1- ألبير باييه - التاريخ الفكري والسياسي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان - ت محمد مندور (القاهرة، مركز القاهرة للدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، 1996م) ص35.

2- للمزيد من التفاصيل حول الخلاص كأحد ديناميات الاعتقاد، انظر: يوسف ميخائيل أسعد، المصدر السابق، ص66 وما بعده.

3- روبير بيلو - المواطن والدولة - ت نهاد رضا (بيروت، منشورات عويدات، ط1، 1983م) ص29.

4- المصدر السابق، ص36.

5- لعل ممّا هو جدير بالذكر أن فرح أنطون وهو ذو العقلية النقدية الذي حارب الجمود الفكري والتعصب، نراه قد أجل الإعلان إجلالاً- عظيماً، وقد ترجم الإعلان إلى اللغة العربية ونشره ضمن مقال له بمجلة الجامعة بمصر 1901م، تحت عنوان (حقوق الإنسان

لا- يجوز أن يدوسها أحد)، وقد أعيد نشر المقال والترجمة في، رواق عربي - ع4- 1996م، ص148 وما بعدها. إن ترتيب هذا المقال يدل على ذكاء فرح أنطون ومنطقيته، إذ بدأ المقال بعرض الظلم الفاحش الذي كان يتعرض له الشعب الفرنسي، وكم كان الشعب يتوق إلى الحرية، ثم أورد ترجمته للإعلان وفي نهاية المقال عرض كيف استقبل الشعب الإعلان، وهذا هو ترتيب اللحظة الخلاصية التي نتحدث عنها، يقول فرح أنطون في تلقي الشعب للإعلان: (وقد قام المجمع الوطني وقتا طويلا، يبحث في كل كلمة من كلماتها ويقبها بطننا لظهر قبل الموافقة عليها، ولما وافق المجمع على هذه الحقوق قرر إذاعتها في جميع أقطار فرنسا، فأقيمت الحفلات العظيمة لقراءتها على الشعب، فكان لها تأثير تقصر الأقلام عن وصفه، فإن الشعب صار يبكي حين تلاوتها عليه، وصار أبناؤه يتعانقون ويتصافحون ابتهاجا بخلاصهم من الأسر القديم).

6- للمزيد من التفاصيل حول الامتداد الجغرافي لآثار إعلان حقوق الإنسان والمواطن 1789م، انظر: علي بن الحسين المحجوبي - حقوق الإنسان بين النظرية والواقع: مقارنة تاريخية - عالم الفكر - ع4 مجلد 31، إبريل/ يونيو 2003م، ص20 وما بعدها.

7- وفي هذا يقول محمد السيد سعيد: (إن الصعود السريع للتيارات الأصولية قد اجتذب إليها العناصر الأكثر ديناميكية في الفئات الوسطى الحديثة، التي كان من الممكن أن تصير حاملا نشطا لثقافة حقوق الإنسان). انظر: محمد السيد سعيد - حقوق الإنسان في سياق الحالة الثقافية الراهنة للوطن العربي في، مجدي النعيم (معد) - تمكين المستضعف (القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2000م) ص11.

8- انظر أعمال هذا المؤتمر والبيان الصادر عنه في، رواق عربي - ع 15/16، 1999م، ص244 وما بعدها.

9- بهي الدين حسن - تعليم حقوق الإنسان والتسامح الديني: قضية دينية أم سياسية - في، مجدي النعيم (معد)، المصدر السابق، 91.

10- نصر حامد أبو زيد - الفكر الإسلامي وحقوق الإنسان: بين الواقع والمثال - المجلة العربية لحقوق الإنسان - ع2، 1995م، ص69.

11- محمد السيد سعيد - التلاعب بقضايا حقوق الإنسان في المجتمع الدولي - في، بهي الدين حسن (محرر) - العرب بين قمع الداخل وظلم الخارج (القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2000م) ص72.

12- نصر حامد أبو زيد، المصدر السابق، ص69.

13- يوسف ميخائيل أسعد - الانتماء وتكامل الشخصية (القاهرة، دار غريب، 1992م) ص115.

14- محمد السيد سعيد - الخطاب الحقوقي بين الحزن والاستبشار - رواق عربي - ع

15- محمد الطالبي - حرية التعبير ومسئولية المثقف المسلم - رواق عربي - ع13، 1999م، ص101.

16- محمد السيد سعيد - حقوق الإنسان بين الرجاء وعدم اليقين - رواق عربي - ع14، 1999م، ص19.

17- جمال البنا - تنوير القرآن (القاهرة، دار الفكر الإسلامي، 2000م) ص69.

18- محمد السيد سعيد - خطاب حقوق الإنسان: تفكيك أم إعادة بناء - رواق عربي - ع21، 2001م، ص9.

19- انظر، بيار سيزري بوري - خواطر حول فكرة الطبيعة: نحو قراءة ثقافية للفصل الأول من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - ت رجاء بن سلامة - المجلة العربية لحقوق الإنسان - ع1، 1996م، ص36.

20- محمد عابد الجابري - رؤية عامة للأبعاد الثقافية الحضارية لحقوق الإنسان - في عبد الله النعيم محرر (القاهرة، دار سعاد الصباح، 1993م) ص78.

21- انظر، حسن حنفي، الموقف الإسلامي المعاصر وحقوق الإنسان - في، سلمى الخضراء الجيوسي (محرر) - حقوق الإنسان في الفكر العربي: دراسات في النصوص (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002م) ص583.

22- محمد السيد سعيد، ضرورة الحوار مع الحركات ذات الإسناد الديني رواق عربي - ع9، 1998م، ص10.

23- من الأمثلة على ذلك البيان الصادر عن الورشة العربية التي نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في الفترة من 29 - 31 يوليو 1997م تحت عنوان (نحو استراتيجيات للنهوض بالحركة العربية لحقوق الإنسان) فقد جاء في وثيقة هذه الورشة (التأكيد على أن الدين جزء من الهوية العربية، وأن كافة الأديان السماوية تحض على احترام المبادئ الإنسانية العليا، والعمل على تنشيط الاجتهاد في الفقه الإسلامي بما يدعم احترام حقوق الإنسان، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع الاجتهادات انطلاقاً من احترام حرية التعبير)، انظر وثيقة هذه الورشة في رواق عربي - ع8، 1997م، ص131 وما بعدها.

24- انظر: عبد الله أحمد النعيم - نحو تطوير التشريع الإسلامي - ت حسين أحمد أمين (القاهرة، دار سينا للنشر، 1994م) ص207، اعتقد النعيم في حقوق الإنسان، ولما وجد الخلاف بين الشريعة وحقوق الإنسان رأى أنه (ثمة ضرورة لاكتشاف مخرج إسلامي من هذا المأزق) (ص85) وعارض الاتجاه القائل إن المسلمين غير ملتزمين بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مواضع الخلاف، وذهب إلى أن (الشريعة هي التي ينبغي تصحيحها من منظور إسلامي، حتى تتضمن هذه الحقوق العالمية للإنسان) (ص218) وكانت ذروة

تأثره الاعتقادي النصيحة التالية (على كافة الدول الإسلامية أن تجعل كل مظاهر قوانينها - بما فيها قانون الأحوال الشخصية - متفقة تماما مع معايير حقوق الإنسان وذلك من المنطلق الإسلامي نفسه) (ص226).

25- انظر: عاطف أحمد، مآزق الشريعة وتحديات التحديث، رواق عربي، ع4، 1996م، ص48 وما بعدها.

26- انظر: جمال البنا، تثوير القرآن، مصدر سابق، ملحق الكتاب ص2.

27- محمد السيد سعيد، تأملات حول التعليم والتمكين، في مجدي النعيم (معد)، المصدر السابق، ص5.

28- هشام جعيط، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، ت المنجي الصيادي (بيروت، دار الطليعة، ط2، 1990م) ص114.

29- هشام جعيط: (المصدر السابق)، ص115.

30- أعمال المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان 23 - 25 إبريل 1999م، انظر أعمال هذا المؤتمر في، بهي الدين حسن (محرر)، العرب بين قمع الداخل وظلم الخارج، المصدر السابق، ص165 وما بعدها.

31- حسن حنفي، الموقف الإسلامي المعاصر وحقوق الإنسان، المصدر السابق، ص591.

32- انظر هذه الكلمة كاملة في: بهي الدين حسن (محرر)، المصدر السابق، ص20 وما بعدها.

33- منصف المرزوقي، حقوق الإنسان: الرؤيا الجديدة (القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 1996م) ص86.

34- جان بول ويليم، المصدر السابق، ص123.

35- بهي الدين حسن، حقوق الإنسان ليست حركة أصولية، رواق عربي، ع8، 1997م، ص5.

36- محمد السيد سعيد، ضرورة الحوار مع الحركات ذات الإسناد الديني، المصدر السابق، ص10.

37- منصف المرزوقي، المصدر السابق، ص57.